ورشة عمل حول

" الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في الدول العربية "

التقرير والتوصيات

القاهرة

2011/6/19-18

ورشة عمل حول

"الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في الدول العربية "

التقرير والتوصيات

القاهرة 18-2011/6/19

تنفيذاً لقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 847 في دورته (26) بتاريخ 2010/12/20 بشأن برنامج عمل الأمانة الفنية والذي يتضمن تنظيم ورشة عمل حول "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في الدول العربية" وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وبدعوة من الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،

عقدت ورشة العمل حول "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في الدول العربية" وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 18-2011/6/19 بحضور ممثلي (وزارات الخارجية- العدل- الداخلية والجهات المعنية بمكافحة الفساد) في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

كما حضر الاجتماع الأستاذ / عبد الله حامد الكيلاني الوزير المفوض بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب) وممثل كل من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والشبكة العربية لمكافحة الفساد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(مرفق قائمة بأسماء السادة المشاركين).

افتتح الأستاذ/ عبد الله الكيلاني اشغال ورشة العمل بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور ومبينا الجهود التي قامت بها جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الفساد وأنها تولي هذا الموضوع أهمية خاصة لما يشكله من تهديد للتنمية والأمن والاستقرار وسيادة القانون، كما أشار إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي تم التوقيع عليها في اجتماع مشترك بين مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب عقد في مقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2010/12/21.

ثم ألقت الدكتورة/بلقيس أبو أصبع، نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالجمهورية اليمنية كلمة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي تترأسها الجمهورية اليمنية هذا العام.

وألقى المستشار/ أحمد غانم كلمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وخلال جلسات العمل استمع المشاركون إلى العروض التي قدمها السادة الخبراء وممثلو الدول العربية حول محاور ورشة العمل وجرت مناقشات هامة وتبادل للأفكار والتجارب عبر فيها المشاركون عن إيمانهم بأن جهود التنمية في الدول العربية تحتاج إلى توظيف للموارد البشرية والمالية خال من كل أشكال الفساد وفرص حدوثه، وأن الجهود المبذولة – رغم أهميتها – إلا أنها لا تزال قاصرة على مواجهة هذه الظاهرة.

كما أكدوا على أن السعي نحو بناء شراكات إستراتيجية وطنية فعالة على المستوى العربي يجب أن تمثل فيها الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة.

وأكدوا حرصهم على تفعيل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وأهمية التعاون العربي والدولي في هذا المجال.

وانتهت المناقشات إلى التوصيات الأتية:

1- دعوة الدول العربية التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى سرعة الانضمام والتصديق عليها .

2- دعوة الدول المصدقة أو المنضمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى إصدار قوانين أو تقارير ومواءمة قوانينها مع أحكام هذه الاتفاقية وضرورة توفر الإدرة السياسية والمهارات التقنية اللازمة لتطبيق هذه القوانين.

3- دعوة الدول العربية إلى سرعة التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية قانونية إقليمية من شأنها تعزيز جهود الدول العربية في تصديها للفساد.

4- العمل على وضع إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد واقعية وقابلة للتنفيذ لضمان نجاح جهود التنمية في الدول العربية.

5- مشاركة المجتمع المدني وقيامه بدور أساسي في جهود التوعية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل مشاركته وتنمية قدراته ليساهم بفاعلية في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

6- حث الدول العربية إلى الانضمام للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

7- قيام الأمانة العامة باتخاذ الخطوات اللازمة للتعريف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وبالتنسيق مع الدول الأعضاء بشأن عقد ندوات مركزة في كل دولة لشرح هذه الاتفاقية والإجراءات اللازمة لتنفيذها قصد توسيع التوعية والإدراك بأهمية هذه الاتفاقية.

8- عقد ندوة عربية في إطار جامعة الدول العربية حول آليات مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، يتم فيها شرح كامل للخطوات والإجراءات المطلوب اتخاذها حيال ذلك وعرض التجارب العربية وغير العربية في مجال استعراض الاتفاقية.

9- ضرورة القيام بدراسات كمية وكيفية للوقوف على أسباب الفساد بما يمكن الدول العربية من وضع انجع السبل والوسائل للقضاء عليه.

10- تكريس حق المواطن في الوصول للمعلومات الخاصة بإدارة الشأن العام.

11- إشراك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في مجال التصدي للفساد وحثها على جعل موضوع مكافحة الفساد موضوع دائم يقدم للجمهور حسب مستجدات العصر، وأن لا يكون موضوع موسمي يذكر من حين لآخر.

12- العمل على توعية المواطن بخطورة الفساد على المجتمع ككل وبالأثار الخطيرة والضرر المترتب عليه.

13- الدعوة إلى تعميق قيم النزاهة والمساءلة والشفافية باعتبارها جانب وقائي من الفساد.

14- دعوة الدول العربية إلى وضع آلية دورية لمراجعة قوانينها المعنية بمكافحة الفساد .

15- أهمية مشاريع التعاون الرامية إلى رفع قدرات مسئولي إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد كركيزة أساسية لاستراتيجيات مكافحة الفساد، خاصة من خلال مشاريع المساعدة الفنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

د.أحمد غانم
مسؤول مكتب المغرب العربي
مكتب الأمم المتحدة المعني
بمكافحة المخدرات والجريمة

د. بلقيس أبو أصبع
نائب رئيس الهيئة الوطنية
العليا لمكافحة الفساد
الجمهورية اليمنية
الشبكة العربية لتعزيز
النزاهة ومكافحة الفساد

وزير مفوض/عبد الله الكيلاني
رئيس قسم الدراسات القانونية
والقضائية (الأمانة الفنية لمجلس
وزراء العدل العرب)
إدارة الشؤون القانونية